الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4780 | الجمعة 7 رجب 1445 هـ | 19 يناير 2024 م | السنة السادسة عشرة

طهران تندد.. وباكستان : «سنرد على أي تهور إيراني خاطئ»

«وكالات» : بعد تنفيذ باكستان ضربات في الداخل الإيراني ما أدى إلى مقتل 9، دانت طهران هذا التصرف.

وأكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني أمس الخميس أن بلاده تندد بشدة بالضربات الباكستانية، وتطلب تفسيرات.

بالتزامن، استدعت الخارجية القائم بالأعمال الباكستاني في طهران لتقديم توضيح بشأن الهجوم الذي شنته القوات الباكستانية على أهداف في مقاطعتي سيستان وبلوشستان جنوب شرقي إيران.

فيما أعلن وزير الداخلية الإيراني أحمد وحيدي أن الهجوم أوقع 9 قتلى يحملون الجنسية الباكستانية.

في المقابل، لوحت إسلام أباد بالمزيد في حال تهورت إيران. وقال مسؤول أمني باكستاني رفيع إن الجيش في حالة تأهب للرد على أي مغامرة خاطئة من إيران.

كما شدد على أن أي تهور إيراني سيواجهه الجيش بكل قوة، وفق ما نقلت رويترز.

وكانت باكستان أعلنت بوقت سابق أمس أنها نفذت صباحا سلسلة ضربات عسكرية منسقة وموجهة بدقة على «مواقع إرهابيين» في محافظة سيستان وبلوشستان الإيرانية.

وأوضحت وزارة الخارجية أن «عددا من الإرهابيين قتل خلال العملية التي استندت لمعلومات استخباراتية».

كما شددت على أن إسلام أباد عبّرت مرارا لطهران، طوال السنوات الماضية عن قلقها الشديد إزاء «الملاذات الآمنة والمآوى التي ينعم بها إرهابيون من أصل باكستاني في مساحات لا تخضع لسيطرة السلطات الإيرانية»، مشيرة إلى أنها قدمت أيضا أدلة دامغة على وجود هؤلاء الأشخاص وأنشطتهم، لكن إيران لم تتحرك

في الوقت نفسه، شددت المتحدثة باسم الخارجية ممتاز زهرة بلوش على أن بلادها تحترم سيادة إيران، وستواصل حل المشاكل بينهما عن طريق الحوار».

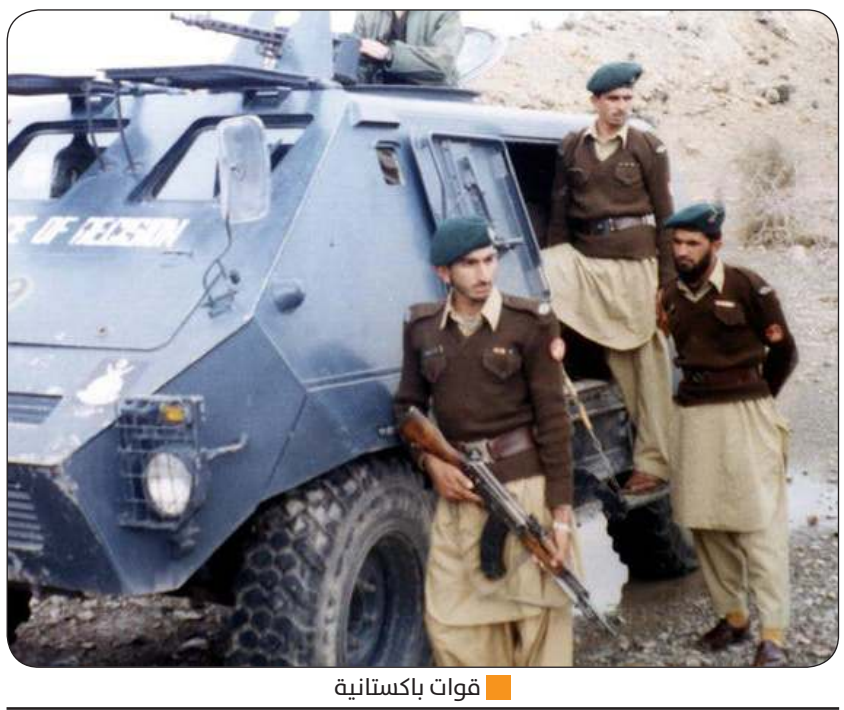
قوات باكستانية

لكنها أكدت أيضا أن بلادها لن تسمح بتهديد سيادتها إطلاقا «تحت أي مسمى أو أي ظروف».

أتى هذا التوتر بعد يومين على قصف طهران مواقع داخل الاراضي الباكستانية، ضد جماعة «جيش العدل» التي تصنفها إرهابية.

وغالبا ما تتبادل طهران وإسلام آباد اتهامات حول السماح لمسلحين من «جيش العدل أو جيش تحرير بلوشستان» باستخدام أراضي الدولة الأخرى لشنّ هجمات

لكن نادرا ما تحوّلت تلك الاتهامات إلى تدخل عسكري مباشر من طرف ضد آخر كما حصل مؤخرا، ما صاعد من المخاوف الدولية.

وفي السياق، قال مدير معهد جنوب شرق آسيا في مركز ويلسون للدراسات في واشنطن مايكل كوغلمان «سبق لإيران أن نفذت عمليات ضد مسلحين متمركزين في باكستان، لكنني لا أذكر أي عملية بهذا الحجم». وحذّر عبر منصة إكس من أن هذا الهجوم «يدفع الروابط بين باكستان وإيران، وهي علاقة دقيقة حتى في أفضل أيامها، نحو أزمة خطرة».

وسبق لجماعة «جيش العدل» المتطرفة أن تبنت عمليات استهدفت عناصر أمن ومدنيين إيرانيين في الأعوام الأخيرة، في محافظة سيستان-بلوشستان. وبين هذه الاعتداءات هجوم في فبراير 2019 أدى إلى مقتل 27 عنصرا من الحرس الثوري.

كذلك، تعرض عدد من عناصر قوات الأمن الإيرانية في المحافظة للخطف على يد مجموعات تصنفها إيران «إرهابية».

إثيوبيا غاضبة من الجامعة العربية: بيانها غير مقبول

الجيش الأثيوبي

«وكالات» : لا يزال الاتفاق الذي أبرمته إثيوبيا وأرض الصومال يثير الجدل والانتقادات.

فبعد إدانته من قبل الجامعة العربية، أكدت وزارة الخارجية الإثيوبية رفضها لهذا الموقف.

وقال المتحدث باسم الخارجية، ملس آلم، في مؤتمر صحفي أمس الخميس، إن بيان المجلس الوزاري للجامعة العربية «غير مقبول ولا يليق بدول الأعضاء»، وفق تعبيره.

كما أضاف أن تصريحات وزير الخارجية المصري، سامح شكري، في الجامعة العربية، غير مفيدة للعلاقات التاريخية بين البلدين، في إشارة إلى قوله إن إثيوبيا «باتت مصدراً لبث الاضطراب في محيطها الإقليمي».

أتى ذلك، بعدما ندّد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط الأربعاء بهذا الاتفاق الموقع بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال ووصفه بأنه «انقلاب صارخ» على الثوابت العربية والإفريقية.

وقال في كلمة خلال اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب عقد عبر الإنترنت، إن اتفاق إثيوبيا وأرض الصومال هو «انقلاب صارخ على الثوابت العربية والإفريقية والدولية المستقرة ومخالفة واضحة للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية النافذة».

كما شدّد على رفض «أي اتفاقيات أو مذكرات تفاهم تخل أو تنتهك سيادة الدولة الصومالية».

يذكر أن أرض الصومال كانت وقعت في الأول من يناير «مذكرة تفاهم» تمنح بموجبها إثيوبيا حق استخدام واجهة بحرية بطول 20 كيلومتراً من أراضيها مدة 50 عاماً، عبر اتفاقية «إيجار».

فيما شددت حينها الحكومة الصومالية على أنها ستتصدى لهذه الاتفاقية بكافة الوسائل القانونية. وندّدت بما وصفته «بالعدوان» والانتهاك الصارخ لسيادتها».

بينما يخدم هذا الاتفاق مصلحة ثاني أكبر دول إفريقيا من حيث عدد السكان، خصوصا أن إثيوبيا فقدت منفذها البحري إثر استقلال إريتريا عام 1993.

ومن المقرر أن تعقد هيئة التنمية الحكومية لشرق إفريقيا (إيغاد) اجتماعا استثنائيا أمس الخميس في أوغندا لبحث التوترات بين إثيوبيا والصومال.

ودعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية ومصر وتركيا إلى احترام سيادة الصومال.

يذكر أن أرض الصومال هي محمية بريطانية سابقة أعلنت استقلالها عن الصومال في عام 1991، لكن لم يعترف بها المجتمع الدولي.

وتعارض الحكومة الصومالية بشدة مطلب استقلال أرض الصومال، وهي منطقة مستقرة نسبيا يبلغ عدد سكانها 4،5 مليون نسمة ولديها عملتها الخاصة وتصدر جوازات سفر خاصة بها.

لكن عدم الاعتراف الدولي يبقيها في حالة من العزلة.

غزة بعد الحرب بيد السلطة الفلسطينية.. مباحثات جدية تجري

الرئيس الإسرائيلي ينعى عملية السلام : فقدنا الثقة

الرئيس الإسرائيلي إسحق هرتسوغ

«وكالات» : مع استمرار الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي، وعلى الرغم من كافة الدعوات الإقليمية والدولية للتهدئة، والتشديد على ضرورة إقامة دولة فلسطينية قابلة للعيش، نعت إسرائيل عملية السلام مع الفلسطينيين.

وقال الرئيس الإسرائيلي، إسحق هرتسوغ، متحدثا أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس بسويسرا، أمس الخميس، إن «الإسرائيليين لم يعد بمقدورهم التفكير الآن في أي عملية سلام مع الفلسطينيين».

كما أضاف أن بلاده «فقدت الثقة في عمليات السلام»، بعد الهجمات التي شنتها حركة حماس وفصائل فلسطينية أخرى في السابع من أكتوبر وفق ما نقلت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل».

وقال إن مثل هذه الأنشطة «ستقوض أي عملية سلام وأي استقرار في العالم»، مؤكدا أنه يجب استئصال حماس «لتأمين مستقبل أفضل للفلسطينيين الذين هم جيراننا».

كما دعا أيضا إلى تشكيل «تحالف قوي جدا» لمواجهة إيران ومن يعملون بالوكالة عنها، في إشارة إلى الفصائل المسلحة في العراق وسوريا، فضلا عن الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان.

وردا على سؤال بشأن اليوم التالي لانتهاء الحرب في غزة، قال إنه يتصور «تحالف دول راغبة في التكفل بإعادة بناء غزة بطريقة تتيح سلامة الإسرائيليين والفلسطينيين ومستقبلا مختلفا للقطاع»، حسب تعبيره.

أتت تلك التصريحات بعيد توقع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن تستمر الحرب على غزة حتى عام 2025.

كما جاءت فيما تتصاعد الضغوطات الأميركية على تل أبيب من أجل البحث في مستقبل القطاع الفلسطيني المحاصر، والجهة التي ستحكمها.

وبينما تضغط واشنطن من أجل تسليم السلطة الفلسطينية بعد خضوعها لعملية إصلاح وإعادة تشكيل، يرفض نتنياهو هذا المقترح، معتبراً أن السلطة الفلسطينية وحماس سيان، وفق وجهة نظره.

يذكر أن الحرب التي تفجرت في غزة بأكتوبر الماضي إثر الهجوم المباغت الذي شنته حماس على مستوطنات وقواعد عسكرية إسرائيلية، أدت حتى الآن إلى مقتل أكثر من 24 ألف فلسطيني أغلبهم من الأطفال والنساء.

كما دمرت نحو ثلثي أبنية القطاع الساحلي بشكل كلي أو جزئي، ودفعت ما يقارب مليوني فلسطيني إلى النزوح من منازلهم هرباً من الغارات الإسرئيلية.

كذلك، أشعلت فتيل توترات إقليمية عديدة، مع استنفار فصائل مسلحة في العراق وسوريا فضلا عن حزب الله في لبنان، ومهاجمة الحوثيين في اليمن لسفن الشحن في البحر الأحمر.

من ناحية أخرى على وقع ازدياد التوتر بين واشنطن وتل أبيب بسبب ملف غزة، وبينما أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مراراً أنه لن يسمح للسلطة الفلسطينية بحكم القطاع، تلوح مبادرات ونقاشات في الكواليس على ما يبدو.

فقد أفادت مصادر إسرائيلية وأميركية وفلسطينية متطابقة، بأن هناك مباحثات جدية تجري لتسليم السلطة الفلسطينية إدارة شؤون قطّاع غزة بعد الحرب.

وأضافت، أن لقاء جمع مسؤولين إسرائيليين وأميركيين وفلسطينيين عقد مؤخراً، وتوصل لهذه النتيجة.

أتت هذه التطورات على وقع الانقسامات والخلافات المتصاعدة بين واشنطن وتل أبيب في ما يتعلق بالحرب على قطاع غزة المستمرة منذ أكثر من 3 أشهر.

بناء على ذلك، بدأت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن على ما يبدو، تتطلع إلى إجراءات جذرية، خصوصا بعد رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية النظر في المقترحات الأميركية لحكم غزة بعد الحرب.

ووفق ما أكد العديد من كبار المسؤولين الأميركيين، فإن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، عاد إلى واشنطن من زيارته الرابعة إلى الشرق الأوسط منذ تفجر حرب غزة في السابع من أكتوبر الماضي، بعد أن رفض نتنياهو جميع طلبات الإدارة الأميركية باستثناء واحد، ألا وهو الالتزام بأن إسرائيل لن تهاجم حزب الله في لبنان، وفق ما نقلت شبكة «أن بي سي».

وأكدوا أنه قال لنتنياهو إنه «لا يوجد حل عسكري لحماس، وإن الزعيم الإسرائيلي بحاجة إلى الاعتراف بذلك وإلا فالتاريخ سيعيد نفسه وسيستمر العنف».

يأتي هذا في حين تمسك نتنياهو مراراً بأنه لن يسمح للسلطة الفلسطينية بحكم غزة، وأعلنت حكومته أن الفلسطينيين سيتولون حكم القطاع بعد انتهاء الحرب بين إسرائيل وحركة حماس، على أن تنبثق حكومة جديدة.

وأشارت الحكومة الإسرائيلية الأسبوع الماضي إلى أنّ حكومة مستقبلية في غزة ستكون «بديلاً مدنياً»، في حين تعمل القوات الإسرائيلية بـ«حرية» لحماية أمنها.

وأكد نتنياهو بدوره أن الحرب ستستمر طويلاً حتى القضاء على حماس، التي شنت في السابع من أكتوبر الماضي هجوماً مباغتاً على قواعد عسكرية ومستوطنات إسرائيلية في غلاف غزة، ما فجر حرباً إسرائيلية عنيفة على القطاع أدت إلى مقتل أكثر من 24 ألف فلسطيني أغلبهم من الأطفال والنساء.

من جهة أخرى في وقت تنزلق فيه المنطقة بشكل خطير صوب تصعيد كبير للصراع جراء تبعات الحرب الدائرة في قطاع غزة، وبينما يقود المبعوث الأميركي الخاص إلى لبنان، آموس هوكستين، مساعي دبلوماسية، تهدف إلى إعادة الأمن على الحدود بين إسرائيل ولبنان، رفض حزب الله مبادرة للتهدئة.

فقد كشف مسؤولون لبنانيون أن حزب الله المدعوم من إيران رفض أفكارا أولية من واشنطن لتهدئة القتال الدائر مع إسرائيل عبر الحدود، تضمنت سحب مقاتليه بعيدا عن الحدود.

وقال مسؤول لبناني كبير مطلع على تفكير حزب الله إن الأخير رغم رفضه مستعد للاستماع، لكنه أكد في ذات الوقت أن الحزب اعتبر الأفكار التي قدمها هوكستين خلال زيارته لبيروت الأسبوع الماضي غير واقعية، وفق ما نقلت رويترز أمس الخميس.

فعلى الرغم من هذا الرفض ورشقات الصواريخ التي يطلقها حزب الله دعما لغزة، أفاد مسؤول لبناني آخر ومصدر أمني أن انفتاح الجماعة المسلحة المدعومة إيرانيا على التواصل الدبلوماسي، يشير إلى رغبتها في تجنب حرب أوسع حتى بعد استهداف إسرائيل قلب الضاحية الجنوبية لبيروت، في الثاني من يناير، واغتيال قيادي بارز من حماس.

أما فيما يتعلق بتلك المقترحات أو الأفكار الأميركية التي طرحت، فكشفت ثلاثة مصادر لبنانية ومسؤول أميركي أن أحد الاقتراحات التي تم طرحها الأسبوع الماضي هو تقليص الأعمال القتالية عبر الحدود بالتزامن مع تحرك إسرائيل صوب تنفيذ عمليات أقل كثافة في قطاع غزة.

فيما تضمن مقترح آخر بأن ينقل حزب الله مقاتليه ويبعدهم لمسافة سبعة كيلومترات عن الحدود، حسب ما أوضح اثنان من المسؤولين اللبنانيين الثلاثة. وكانت إسرائيل طالبت سابقا بابتعادهم مسافة 30 كيلومترا إلى نهر الليطاني كما هو منصوص عليه في قرار للأمم المتحدة صدر عام 2006.

لكن جماعة حزب الله رفضت الفكرتين ووصفتهما بأنهما غير واقعيتين.

إلا أن الحزب ألمح رغم ذلك، إلى أنه بمجرد انتهاء الحرب في غزة قد يكون منفتحا على فكرة تفاوض لبنان على اتفاق عبر وسطاء بشأن المناطق الحدودية محل النزاع، حسب المسؤولين.

وفي نفس السياق، قال مسؤول كبير في حزب الله لرويترز طالبا عدم الكشف عن هويته «بعد الحرب على غزة نحن مستعدون لدعم المفاوضين اللبنانيين لتحويل التهديد إلى فرصة»، لكنه لم يتطرق إلى اقتراحات بعينها.

ومنذ تفجر الحرب الإسرائيلية على غزة، إثر الهجوم الذي شنته حركة حماس على مستوطنات وقواعد عسكرية إسرائيلية، أدت حتى الآن إلى مقتل أكثر من 24 ألف فلسطيني أغلبهم من الأطفال والنساء.

كما دمرت نحو ثلثي أبنية القطاع الساحلي بشكل كلي أو جزئي، ودفعت ما يقارب مليوني فلسطيني إلى النزوح من منازلهم هرباً من الغارات الإسرئيلية.

كذلك، أشعلت فتيل توترات إقليمية عديدة، مع استنفار فصائل مسلحة في العراق وسوريا فضلا عن حزب الله في لبنان، ومهاجمة الحوثيين في اليمن لسفن الشحن في البحر الأحمر.

من ناحية أخرى على وقع ازدياد التوتر بين واشنطن وتل أبيب بسبب ملف غزة، وبينما أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مراراً أنه لن يسمح للسلطة الفلسطينية بحكم القطاع، تلوح مبادرات ونقاشات في الكواليس على ما يبدو.

فقد أفادت مصادر إسرائيلية وأميركية وفلسطينية متطابقة، بأن هناك مباحثات جدية تجري لتسليم السلطة الفلسطينية إدارة شؤون قطّاع غزة بعد الحرب.

وأضافت، أن لقاء جمع مسؤولين إسرائيليين وأميركيين وفلسطينيين عقد مؤخراً، وتوصل لهذه النتيجة.

أتت هذه التطورات على وقع الانقسامات والخلافات المتصاعدة بين واشنطن وتل أبيب في ما يتعلق بالحرب على قطاع غزة المستمرة منذ أكثر من 3 أشهر.

بناء على ذلك، بدأت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن على ما يبدو، تتطلع إلى إجراءات جذرية، خصوصا بعد رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية النظر في المقترحات الأميركية لحكم غزة بعد الحرب.

ووفق ما أكد العديد من كبار المسؤولين الأميركيين، فإن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، عاد إلى واشنطن من زيارته الرابعة إلى الشرق الأوسط منذ تفجر حرب غزة في السابع من أكتوبر الماضي، بعد أن رفض نتنياهو جميع طلبات الإدارة الأميركية باستثناء واحد، ألا وهو الالتزام بأن إسرائيل لن تهاجم حزب الله في لبنان، وفق ما نقلت شبكة «أن بي سي».

وأكدوا أنه قال لنتنياهو إنه «لا يوجد حل عسكري

جنود إسرائيليون في قطاع غزة